Substituting the Overt for the Covert and Its Impact on Qur'anic Meaning
A Case Study of Verses [Al-Tawbah: 25–26] According to Ibn al-Athir (d. 637 AH)

Asst. Prof. Dr. Abhar Hadi Muhammad
Al-Muthanna University / College of Basic Education
E-mail: abher.h.mohammed@mu.edu.iq

Abstract:

Employing any stylistic feature or linguistic phenomenon in the analysis of Qur'anic texts necessitates careful adherence to the principles governing such features—especially when those features intersect with established grammatical and rhetorical conventions. The miraculous nature of the Qur'anic text does not lie in the mere presence of a stylistic phenomenon or rhetorical device by superficial association, as careless attribution may produce interpretations that conflict with foundational linguistic sciences, thereby negatively impacting the semantic integrity of the Qur'anic message.

This study explores the phenomenon of substituting the overt noun for the covert pronoun (waḍʿ al-ẓāhir badal al-muḍmar) as observed in verses 25–26 of Surah al-Tawbah, which recount the episode of the Battle of Hunayn, as interpreted by Ibn al-Athir in his seminal work al-Mathal al-Sāʾir. Upon a detailed contextual examination—textual and situational—the study identifies several methodological concerns. It concludes that characterizing these two verses with such a stylistic feature may, in fact, undermine their semantic coherence and contravene a number of grammatical and rhetorical principles unanimously recognized by classical Arab linguists and rhetoricians.

Keywords: overt noun, covert pronoun, Qur'anic meaning, verses of al-Tawbah, Ibn al-Athir.

وضع الظاهر بدل المضمر وأثره في الدلالة القرآنية
– آيتا [التوبة: ٢٥– ٢٦] عند ابن الاثير (٦٣٧هـ) مثالا –

أ.م.د. ابهر هادي محمد
جامعة المثنى / كلية التربية الأساسية
E-mail: abher.h.mohammed@mu.edu.iq

الملخص:

إنّ اطلاق العنان لأيّ أسلوب أو ظاهرة لوصف أحد النّصوص القرآنية يقتضي مراعاة أصول تلك الظواهر والأساليب، ولا سيّما إذا كان هذا الوصف يتزاحم مع المباني اللغوية وضوابطها، ثم إنّ الإعجاز في النّص الحكيم لا يكمن في اتسامه على هذه الظاهرة أو ذلك الأُسلوب لأدنى ملابسة؛ لئلا يُؤدّي هذا التوصيف إذا ما تعارض مع مباني العلوم من تأثير ينعكس سلبا على دلالة النّص الموسوم، وقد وقفت في دراسة(وضع الظاهر بدل المضمر) في آيتي التوبة المبيّنتين لواقعة(حُنين) في المثل السائر لابن الأثير بعد النّظر في أبعادها السياقية سواء النصية أم المقامية على طائفة من المحاذير؛ إذ بدا أنّ اتصاف الآيتين بهذه الظاهرة الأسلوبية أضرّ بمحتوى النّص ودلالته وخالف جملة من القواعد التي اتفق عليها النّحويون والبلاغيون.

الكلمات المفتاحية: الظاهر– المضمر– الدلالة القرآنية– آيتا التوبة– ابن الاثير.

الضمير ووضع الظاهر بدل المضمر:

يُوظَّف الضّمير في الاستعمال اللغوي لُيحِيل إلى ما تقدّم في مقال النّص من نحو(الكتاب قرأته) و(البحث كتبته)، أو إلى الخارج في مقام الخطاب والتّكلم نحو(انا جئت إليك)، ولا يُعاد الاسم الأول بدل ضميره ، وهذا هو الأصل في استعمال الضمير، ولو أُعيد اللفظ بدل إضماره لكان إلى اللبس والإيهام أقرب منه إلى البيان والإيضاح، زيادة على ما يجلبه من ثقل النّطق باللفظ المكرّر ونبوّه سماعا، فلو قيل:(محمد أكرمت محمدا)، فمع ما في هذه الإعادة من ثقل لكثرة حروف اللفظ المعاد إذا ما قيس بالضمير، وأنّ السمع يمجّه بسبب التّكرار المملّ، ففيه كذلك أنّ المتلقي ربّما يظنُّ أنَّ الثاني غير الأول فيلتبس الأمر من كونه أجنبيا عن الاسم الأول، وهو ما تقرّر عند النّحويين، قال سيبويه(١٧٥هـ): " لأنّك لو قلتَ: ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقا هو؛ لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره، وإنَّما ينبغي لك أن تُضْمِرَه. ألاَ ترى أنّك لو قلتَ: ما زيدٌ مُنْطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقا أبوه، لأنّك قد استغنيتَ عن الإظهار، فلّما كان هذا كذلك أُجرى مُجرى الأجْنَبيَّ"[١]، وهذا النّص يؤكد على وجوب الإضمار، وأن إظهار الاسم أو إضماره ليس من خيارات منشئ النّص كيفما اتفق؛ لئلا يُظنّ أنّ الاسم المظهر اسم آخر غير الأول، وهو ما أكّده ابن جني(٣٩٢هـ) وزاد عليه ثقل التّكرار وملله؛ إذ قال:و"علَّة ذلك أنّ الأسماء المضمَرة إنّما رُغِب فيها وفُزِع إليها طلبا للخفّة بها بعد زوال الشكّ بمكانها . وذلك أنّك لو قلت:زيد ضرب زيدا فجئت بعائِدِه مظهرا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال. أمّا الإلباس فلأنك إذا قلت:زيد ضربت زيدا لم تأمن أن يُظن أنّ زيدا الثاني غير الأول... ، وأمّا وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت: العَبيَثْرَان[٢] شممتُه فجعلت موضع التِسعة واحدا[٣] كان أمثل من أن تعيد التسعة كلَّها فتقول: العبيثران شممتَ العبيثران. نعم وينضاف إلى الطول قبحُ التّكرار المملول"[٤] ففي هذا النّص يرى أنّ إعادة اللفظ الأول بدل إضماره بعد معرفة المتخاطبين له يبعد النّص من الخفة ويوقع اللبس والاستثقال مع ما يستجلبه التّكرار من ملل.

ورُبّما لا ندرك هذا القُبح وأبعاده في هذا المثال ؛ لأنّ اللفظ المعاد هو لفظ واحد، ولكن لو نظرنا في قوله تعالى:﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٣٥]، لوقفنا على غاية ذلك التّوجيه وأهميته، فالضمير في(لهم) يعود على كلِّ الطوائف المذكورة في الآية الكريمة، ولولا الضّمير لاضطررنا إلى إعادة حشد من الألفاظ التي يُراد الإخبار عنها بالمغفرة والأجر العظيم، ابتداءً من لفظ﴿المسلمين﴾، وانتهاءً إلى﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[٥].

ثم إنّ اختيار الضّمير ونوعه يكمن تبعا لمرجعه أو مفسِّره؛ لأنّ الضّمير إنّما صار من المعارف لا بنفسه ، ولكن بما أحيل إليه، وعرَفه المخاطَب، قال المبرد(٢٨٥هـ): "وإنّما صار الضّمير معرفة لأنّك لا تضمره إلّا بعد ما يعرفه السّامع؛ وذلك أنّك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئاً من ذلك حتّى تعرفه، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير"[٦]، وهذا في الضمائر كلِّها؛ لأنّ ضمائر الخطاب والتكلم إنّما عُرفت بحال المقام والمشاهدة، وهو الوجود العيني بين المتكلم والسامع، فعلِم السامع بإحالتها ومرجعها، وأمّا الغائب فتعريفه تأتّى من مرجعه المتقدّم ذكره في النّص، خلا ضمير الشأن والقصة الذي لا يعود إلى اسم ظاهر يسبقه[٧] .

وهذا يعني أنّ الضّمير لا يحتمل دلالة غير دلالة ذلك المرجع؛ لذا فهو يقتضى التّطابق مع ذلك المرجع في التأنيث والإفراد وفروعهما، ومن المحال أن يقال: "عبد الله نعمَ الرجل، والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنّه محال أن تقول عبد الله هو فيها، وهو غيره "[٨]؛ لأنّ الضّمير(هو) لا يكون إلّا(عبد الله) نفسه، فدلالة الضّمير ومعرفته إنّما تتأتّى من دلالة الاسم المفسَّر.

نعم رُبّما يعمد منشئ النّص إلى التّغاير في استعمال الضمائر؛ ليضفي بعض الأغراض والدلالات من نحو استلفات المتلقي، وتنشيط ذهنه بوساطة هذا التّغاير الاستعمالي في الإحالة إلى مرجع واحد، وهو ما عُرِف بلاغيا بالالتفات[٩]، ورُبّما يكون هذا التّغاير في الضّمير له أثر في اختزال دلالات تفسيرية يطول لفظها لو أريد التّنويه عنها بألفاظ صريحة، مثلما جاء في قوله تعالى:﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فقيل:"﴿اقتتلوا﴾ ولم يقل: اقتتلا، وقال:﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾، ولم يقل: بينهم؛ ذلك لأنّ عند الاقتتال تكون الفتنة قائمة، وكلّ أحد برأسه يكون فاعلاً فعلاً، فقال: ﴿اقتتلوا﴾ وعند العود إلى الصّلح تتفق كلمة كلّ طائفة، وإلّا لم يكن يتحقق الصلح فقال:﴿بَيْنَهُمَا﴾؛ لكون الطائفتين حينئذ كنفسين"[١٠].

إلّا أنّ هذا التّغاير في استعمال الضّمير لتوخّي بعض الدلالات أو الأغراض البلاغية لا يخرُجُنا عن الحقيقة الثابتة التّي اتفق عليها القدماء والمحدثون في قاعدة الضّمير من" أنّ المراد هو المذكور بعينه"[١١]، أي إنّ الضّمير لا بُدّ من أن يرجع إلى المسمّى نفسه؛ لأنّ" شرط الإضمار أن يكون بين الضّمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد، بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه، وعلى المدلول نفسه"[(١٢)]، والذي يخلص إليه في الغالب من الأقوال مثلما يرى بعض الباحثين: هو " أنّ الضّمير ومُفسِّره يرتبطان بعلاقة تقوم على أساس التطابق في الدلالة، والمغايرة في الشكل، وهذه خاصية أفادت المنشئ في تجنّب تكرار الاسم"[١٣].

وفي مقابل ما تقدّم قد يُعدل إلى العكس، فيعمد المتكلم إلى الخروج عن ذلك الأصل، ويُظهِر الاسم بدل إضماره، ولكنّه– والحال هذه– يكون بمنأى عن غثاثة التّكرار، ووهن البلاغة، بل يكون هو الأبلغ؛ لما يستتبع هذا الذّكر من الإفصاح عن معانٍ وأغراض وقف عليها المختصون في علوم العربية في ضوء دراستهم للقرآن الكريم والشّعر العربي تحت مظلّة(وضع الإظهار موضع الإضمار)، أو(وضع الظاهر بدل المضمر)[١٤]، قال العلوي(٧٤٩هـ):" إنّ الإفصاح بإظهاره في موضع الإضمار له موقع عظيم، وفائدة جزلة، وهو تعظيم حال الأمر المظهر والعناية بحقه ..."[١٥]، وهو ما نبّه عليه ابن جني من قبله[١٦]، فإعادة الاسم قد يُوحِي بدلالات حين يقرع سمع المتلقي مرّة أخرى، رُبّما لا يصل إليها بضميره؛ وذلك لما في الاسم الظاهر من تواشج بينه وبين ذهن السّامع، وكأنّ اللفظ الظاهر في إعادته يفرز نغمة تستنهض الذهن لاسترجاع العلقة التّي نشأت بينهما، ولمّا كانت الألفاظ هي انعكاس لحقائق ومسمّيات ارتسمت صورها في الذّهن، بدا الفرق بين ذينك الحالين(الإضمار والإظهار) كالفرق بين أنْ ترى الصّورة بنفسها وتستحضرها في ذهنك، وكأنّها أمام ناظريك لتستقريها مرّة أخرى، وبين أن تشير عن بعد في ضوء الإحالة إليها عائدا بذهنك إلى قراءتها، وبهذا المعنى قال الجرجاني(٤٧١هـ) عن أبي يعقوب[١٧]: " أما علمتَ أنّ الكنايةَ والتّعريضَ لا يعملانِ في العقول عملَ الإفصاحِ والتكشيف وذكرتُ هناك أنّ لهذا الذي ذكر من أنَّ للتصريحِ عملاً لا يكونُ مثلَ ذلك العمل للكناية كان لإعادةِ اللفظ في قولهِ تعالى:﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، وقولهِ:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَد﴾[الإخلاص:١– ٢] عَمَل لولاها لم يكن "[١٨].

زيادة على ما ذُكر قد يُعمد إلى الاظهار للمحافظة على النّص من اللبس، مثلما كان لذكر الضّمير هذه الفضيلة في توجيه سيبويه وابن جني الآنفين، وهو ما ذهب إليه الزجاج(٣١١هـ) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ فيرى أنّ إعادة﴿جَزَاؤُهُ﴾ الثانية لأمن اللبس حيث يقول: " ويكون﴿مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾هذه الجملة خبر الجزاء[١٩]، والعائد عليه من الجملة ﴿جَزَاؤُهُ﴾ الذي بعد قوله:﴿فهو﴾، كأنَّه قيل:(قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو هو)، أي فهو الجزاء، ولكنّ الإظهار كان أحسن ههنا؛ لئلا يقع في الكلام لبس، ولئلا يتوهم أنّ(هو) إذا عادت ثانية فليست براجعة على الجزاء، والعرب إذا أقحمت أمر الشيء جعلت العائد عليه إعادة لفظه بعينه"[٢٠].

فالإظهار بدل الإضمار: ظاهرة أُسلوبية يخرج بها المتكلم عن الأصل الاستعمالي في طريقة الكلام، فيُعيد الاسم الأول، وهذا ما أرادوه بقولهم:(وضع الظاهر)، أي إعادة الاسم الظاهر ثانيا بعد أن ظهر أولا، وكان الحق أن يُعاد ضميره لذلك قالوا:(بدل المضمر)، وهو أحد الأساليب التّي قالوا فيها: العدول عن الأصل، أو الخروج عن مقتضى الظاهر.

ولكن علينا أن نعيَ أنّ هذا الأُسلوب إنّما يكون له أثره وتأثيره حين يُراعى كلّ جوانب النّص، وأن تُلاحظ علاقة الظّاهر والمضمر وما بينهما من ترابط دلالي، لا أن يعمد إليه المتكلم كيفما اتفق، أو أن يذهب الدارسون في تتبعهم للنّصوص كلّ مذهب، من غير نظر في تبعات النّص ودلالته، وبخاصة في الذّكر الحكيم، وما لها من تداعيات تفسيرية، ولا سيّما إذا تحولت تلك الدلالة من المقيّد إلى المطلق مثلا، أو من العام إلى الخاص، أو العكس، فيتغيّر على أثر ذلك المعنى، قال الجرجاني:" فإعادة اللفظِ في مِثْلِ قولهِ تعالى:﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقولهِ تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص:١– ٢] من الحُسنِ والبهجة، ومن الفخامة والنُّبل، ما لا يخفى موضعه على بصيرٍ، وكان لو تُرِك فيه الإظهارُ إلى الإضمار فقيل:(وبالحقِّ أنزلناه وبه نزل)، و(قلْ هُوَ الله أَحدٌ هو الصَّمَدُ) لعدِمْتَ الذي أنت واجده الآن ..."[٢١]، فإذا صلح الإظهار هنا، وأوحى إلى دلالات ومعانٍ قد لا تتحصل إن عُدِل إلى الأصل وأضمر، فليس هو كذلك في المواضع والحالات كلّها؛ لأنّ الإعجاز القرآني ليس متأتيا من إطلاق هذا الأُسلوب أو ذاك، حتّى يجتهد البلاغيون والباحثون أيَّما اجتهاد تنقيبا وبحثا لإثباته، أو اثبات غيره في هذا النّص أو ذاك، متناسيا قواعد التطبيق وأصولها، أو ما يؤول إليه المعنى في هذا التّغاير الاستعمالي، فاختلاف الاستعمال تبعا لاختلاف المواضع هي التي ألزمت استعمال الضّمير لأمن اللبس عند ابن جني، وألزمت الإظهار بدل الإضمار للعلّة نفسها في قول الزّجاج .

وما دام محور الدراسة هنا هو النّظر في نصوص القرآن الكريم، وأنّ النّص القرآني وألفاظه يكتنز دلالات تتبعها دلالات كلّ بحسب لفظه وموقعه، فعلينا أن نتوجس حذرا في هذه الظاهرة الأُسلوبية من الحكم على تبدلات الألفاظ، لا أن نطلق لها العنان؛ لما يستتبع هذا التبديل من تغيرات دلالية، ولا سيّما إذا كان اللفظ الثاني ليس هو اللفظ الأول بعينه(صيغة ومعنى)، فلا يمكن أن تدلّ صيغة الفعل في موضع من النّص على دلالة الاسم، ولا يكون بينهم– والحال هذه– فارق دلالي، فلو قيل:(زيدٌ يقوم) إنّه في موضعِ (زيدٌ قائمٌ) فإنَّ ذلك لا يَقْتضي أن يستويَ المعنى فيها استواءً لا يكون من بعدِهِ افتراق، فإنّهما لوِ اسْتويا هذا الاستواءِ لم يكن أحدُهما فعلاً والآخُر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين، أو يكونا اسمين"[٢٢]، ومثله حين يقال: في الذين كفروا والكافرين، والذين آمنوا والمؤمنين، والذين عملوا الصالحات والصالحين، فلو كان على حد سواء لذهب التّمايز في الاستعمال القرآني، ولكانت غاية التّنوع في أمثال هذا النّص تنوعا شكليا، ويكفي حين ننظر في آيات الله ونجد أنّ الانبياء مثلا لم يصفهم الله تعالى بالذين عملوا الصالحات، أو الذين امنوا، وخصّهم بالمؤمنين والصّالحين عُلِم علم اليقين– ولو مع عدم الرجوع إلى توجيهات العلماء وما أكثرها في ذلك– أنّ بين تغاير هذين اللفظين تغاير المعنى، وأنّ لكلّ دلالته، وعُلِم أنّ الذين عملوا الصالحات مثلا لا يكون أبدا مثل الصالحين، لأنّ الثاني متوجّه إلى الذات الصالحة، أي

إلى حقيقة الإنسان وجوهره، أمّا الأول فيراد به من كان يأتي بالعمل الموصوف بالصلاح، فهو وصف للعمل لا للعامل، ومقام العمل لا يصل إلى من كان صالحا في ذاته وجوهره[٢٣]، وهذا ما يُبديه قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾، فالذي يُفهم من النّص أنّ هناك منزلتين: الأولى هي التي تؤمن وتعمل، وبوساطتها نصل إلى مرحلة الدخول في المنزلة الثانية، وهي الذات الصالحة، بل إنّ التّغاير الدلالي في هذه المادة واشتقاقاتها في ضوء السياقات القرآنية قد يلحظ حتّى في اسم الفاعل المشتق من الثلاثي والمشتق من الرباعي، أي بين الصالحين والمصلحين، فحين يقال: زيد مُصلِح لا يلزم أنّ الصلاح كائن في نفسه وذاته، وإنّما الصلاح يكون في شيء خارج عن ذاته وجوهره، قال الخليل(١٧٠هـ): " رجل صالح في نفسه، ومُصلِحٌ في أعماله وأمُوره "[٢٤]، وهذا يفضي أنّ الإنسان قد يكون مُصلحا من غير إيمان، أو من الممكن أن يكون مُصلحا ويعتقد بعقيدة فاسدة، وهو ما يُبديه قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود : ١١٧]، وقوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة : ١١]، فهذا النّص الأخير يوجّه الوصف إلى العمل كأنّه يقول:(لا تفسدوا وأصلحوا)، فقالوا:﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، ولم يقولوا صالحون، وأمّا النّص الأول فيهدي إلى أنّ الإصلاح كائن بينهم، قائم في معاملاتهم، مع شركهم بالله، وبها أستدل بعض المفسّرين على أنّ اللهﷻ إنّما أهلك الأقوام دفعة واحدة: كقوم لوط، وقوم شعيب، وغيرهما؛ بسبب فساد العقيدة والفساد في حقوق الناس[٢٥]، فإذا كان لكلّ لفظ من الفعل والاسم، والاسم والاسم دلالة تخصّه في النّص فلا بُدّ من أن يكون للفظ العام دلالة غير اللفظ الخاص، وللفظ المطلق دلالة غير اللفظ المقيد، وكل اختلاف في اللفظ لا بُدّ من أن يؤدي إلى اختلاف المعنى.

وإذا كان لكلّ لفظ دلالته التي تخصّه في ذلك الموضع، فهذا يلزمنا إعادة النّظر في الاسم الذي نضعه بدل الضّمير، فما دام "الضّمير ومُفسِّره يرتبطان بعلاقة تقوم على أساس التّطابق في الدلالة، والمغايرة في الشّكل" فمن الضروري أن يتسم الظاهر الذي وضع بدل الضّمير بهذه المطابقة، وما دام قولنا:(زيد مررت بأبي محمد) وأبو محمد هو زيد نفسه يرفضه سيبويه لعدم رجوع الضّمير على الأول كما يجب[٢٦] ففيه يتضح أنّ المسألة لا تتعلق بالدلالة وحسب، بل الأمر معقود كذلك بالتّغاير اللفظي، فمن اللازم مراعاة الظاهر الذي يوضع بدل الضّمير في لفظه ودلالته حتّى يمتلك الظاهر مقومات الضمير؛ لتصح هذه المواضعة، ومن ثم يمكننا القول: وضع الظاهر بدل المضمر.

وممّا يجب التنبّه له في ضوء المساواة اللفظية والدلالية بين اللفظ الأول والثاني هو النّظر في موضع الظاهر، فحينما نقول:إنّ الظاهر نضعه بدل المضمر فمفاده أنّ الموضع في الأساس للضمير حتّى يحلّ محلّ ذلك الظاهر، وإذا كان الضّمير لا يمكن تقديره في ذلك الموضع، ففيه يصدق أن يقال: (إنّ القضية

سالبة بانتفاء الموضوع)، فلا يصحّ القول: إنّ الظاهر وضع موضع الضّمير، لامتناع تقدير الضّمير في ذلك الموضع؛ لأنّ الضمير لا مكان له اساسا في النّص، وما دام كذلك فكيف نضع الظاهر محله، وهذا يجعلنا نعيد النظر في قوله تعالى:﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ﴾ [الانعام : ٤٠] بناءً على ما ذهب إليه بعض المفسّرين من إنّ الفعل الثاني﴿اتتكم﴾ هو من وضع الظاهر بدل المضمر؛ إذ قال:"ووجه إعادة فعل﴿أتتكم الساعة﴾مع كون حرف العطف مغنياً عن إعادة العامل بأن يقال: إنّ أتاكم عذاب الله أو الساعة، هو ما يوجَّه به الإظهار في مقام الإضمار من إرادة الاهتمام بالمُظْهَر بحيث يعاد لفظه الصريح؛ لأنّه أقوى استقراراً في ذهن السامع"[٢٧]، فهل يصحّ أن يقال: إنّ محلّ الفعل في الأساس هنا هو للضمير، ثم جاء الفعل فأخذ محلّه؟ ومن الغريب عدم توجيه النّص تحت مفهوم التكرار الذي عقد في نفسي الهمة لكتابة بحثا يبيّن منزلة الظاهر بدل المضمر من التّكرار لكثرة تداخل المفهومين عند المفسرين؟ .

إنّ ما يهدي إليه التّدبر بعد مراجعة نصوص هذا الأُسلوب في المدوّنة العلمية، ولا سيّما القدماء قد نجد فيها ملحظا من الجدير الوقوف عليه، فالذي تُبديه تلك النّصوص أنّها تنحو باتجاهين:

الاتجاه الأول:

وهو الذي التزم بمثال واحد، أي بإعادة اللفظ نفسه(معنى وصيغة)، مع التأكيد على ذلك بنصوص صريحة من نحو ما أورده الزجاج في معانيه من قوله تعالى:﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾، ففيه قال– وقد ذكرته آنفا –:" والعرب إذا أقحمت أمر الشيء جعلت العائد عليه إعادة لفظه بعينه"[٢٨]، وفيه ينص على أنّ اللفظ المعاد يكون هو اللفظ الأول بعينه، وهو ما أكّده في موضع آخر فقال: " والعرب إذا جرى ذكر شيء مفخم أعادوا لفظه مظهراً غير مضمر، أنشد النّحويون قول الشاعر[٢٩](البحر الخفيف):

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا

فأعادوا ذكر الموت لفخامة في نفوسهم"[٣٠].

وصرّح ابن جني بقبح تغاير اللفظ إن أُريد إظهاره مرّة أخرى، ففي قول الشاعر[٣١](البحر الطويل):

إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا

لمن جعل أنّ الفتى من وضع الظاهر بدل المضمر عن لفظ المرء المتقدم؛ إذ قال:" وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهرا بغير لفظه الأول؛ وإنّما سبيله أن يأتي مضمرًا نحو: زيد مررت به. فإن لم يأت مضمرًا وجاء مظهرا فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة"[٣٢]، ففيه يُؤكد على إعادة اللفظ الأول قطعا، نعم رُبّما اعتذر لمن جوّز غير ذلك بعلة استحسنها، وهي كون الاختلاف بين اللفظين يشبه إلى حدٍّ ما

الاختلاف الكائن بين المظهر والمضمر؛ إذ قال:" ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن. وذلك أنّه لمّا لم يعد لفظ الأول البتة، وعاد مخالفا للأول شابه–بخلافه له– المضمر الذي هو أبدا مخالف للمظهر..."[٣٣]، لكنّ الاجتهاد في جواز هذا الامكان، واحتمال هذه العلة لا يمكن أن يُتكأ عليه في توجيه النص الحكيم مخالفا بذلك الأجود من الكلام، وقبح تغيير اللفظ بحسب نصه الأول.

وإذا ما تصفحّنا دلائل الإعجاز نرى الجرجاني وقف على الشيء نفسه، فنجده التزم بلفظ الأول، ولم يُلحظ من الشواهد التي مثّل لها في هذا الأُسلوب– التي ربّما تربو على العشرة – أنّ اللفظ الثاني خرج عن الأول(في المعنى أو الصيغة) إلى ما يشاكله أو يقاربه من نحو قوله تعالى:﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، وقولهِ:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وقد ذكرهما في موضعين من كتابه للغرض نفسه[٣٤]، زيادة على التمثيلات الشعرية من نحو بيتُ الحماسة[٣٥](بحر الهزج):

شَدَدْنا شَـدَّةَ الليثِ غدا والليثُ غضــبانُ[٣٦]

وقول النابغة الذبياني (١٨ ق.هـ) (بحر الرجز):

نفْسُ عصامٍ سوَّدتْ عِصاما وعلَّمَــتْهُ الــكرَّ والإقـداما[٣٧] .

ولم يبتعد القزويني (٧٣٩هـ) في الإيضاح عن ذلك، فحذا حذو الجرجاني في تمثيلاته، فذكر الآيتين وزاد عليهما قوله تعالى:﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقول الشاعر[٣٨](البحر البسيط):

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله[٣٩]

وإذا ما وقفنا عند التفتازاني (٧٩١هـ) نجد شواهد هذا الأُسلوب لم تخرج عمّن تقدّمه، فبعد أن صدّر حديثه عن وضع اسم الإشارة بدل الضّمير ذكر طائفة من الأغراض عن وضع الاسم الظاهر بدل المضمر من نحو زيادة التمكن، وإدخال الروع، وتربية المهابة، والاستعطاف، وغيرها، ونراه في كلّ ما مثّل به لم يخرج عن مثال اللفظ الأول من نحو ما ذكره الجرجاني من نصوص قرآنية [الإسراء: ١٠٥]، و[الإخلاص:١–٢]، وتكرار لفظ الجلالة من قوله تعالى:﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [الـ عمران: ٥٩]، وغيرها[٤٠].

والذي يتوصل إليه من هذا الاتجاه في ضوء ما سِيق من هذه التمثيلات: أنّ الظاهر المذكور ثانيا هو الأول بعينه لفظا ودلالة، وأنّ الموضع في الأساس هو للضمير مثلما أشار إليها العلماء، فالضّمير يصحّ في جميع هذه المواقع من الكلام، ولو وُضِع لكان له دلالة الاسم الأول بعمومه وخصوصه، واطلاقه وتقييده، واسميته وفعليته، وحين يبادل الضّمير الاسمُ فمن الواجب أن تكون له خصوصية اللفظ الأول

دلالة ولفظا، وهذا الاتجاه رُبّما يمثّل رؤية خاصة في هذه الظاهرة الأُسلوبية والذي سنراه قد اختلف كثيرا حتّى أصبح يُوصَف بها لأدنى ملابسة بين اللفظين .

الاتجاه الثاني :

أمّا علماء هذا الاتجاه فكانوا أكثر سعة من الاتجاه الأول كابن الاثير، والزركشي(٧٩٤هـ)، والسيوطي(٩١١هـ)، وغيرهم؛ إذ بدا فيه سعة التمثيل، فابن الأثير ذكر أمثلة من اللفظ نفسه من نحو قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۞ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآَخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[العنكبوت: ١٩–٢٠] الذي رأى فيها إعادة لفظ الجلالة، لكنّه في أمثلة أخرى أشار إلى اختلاف اللفظ من نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٢٥–٢٦]، فجعل ﴿عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ من وضع الظاهر بدل المضمر واللفظ الأول هو﴿الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ المتقدم على موضع الشاهد بثلاث آيات، وكذلك قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآَنِ ذِي الذِّكْرِ ۞ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۞ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۞ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ١–٤]، وفيها يرى أنّ ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ﴾ من وضع الظاهر بدل المضمر فحق النّص أن يقال فيه: (وقالوا) فغاير بين الذين كفروا والكافرون، لكنّه في كل ما ذكره من الأمثلة التّي لا تربو على الخمسة لم يخرج فيها عن غرض واحد وهو تعظيم الاسم المظهر[٤١]، وربّما زاد العلوي عليه غرضا آخر وهو ذكر الاسم الثاني مظهرا للإنكار وشدة التّهكم، علما أنّه أشار إلى هذا الأُسلوب بسطور قد لا تزيد على العشرين .

أمّا الزركشي فقد اتسع في هذا الأُسلوب أيّما اتساع في نصوص الذّكر الحكيم أمثلة وأغراضا، فذكر سبعة عشر غرضا لم تكن قد ذُكرت أكثرها عند من تقدّم عليه، ثم استشهد لكلّ غرض بأمثلة قرآنية وقف على بعضها من توجيهات المفسّرين والبلاغيين سواء اتفقوا على توجيه النّص أم اختلفوا، لذا نراه يذكر المثال وإن كان لواحد من المفسّرين من نحو ما ذكره في الغرض الخامس(إزالة اللبس)في قوله تعالى: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾[الفتح: ٦]؛ اذ قال: " كرر السوء؛ لأنّه لو قال:(عليهم دائرة) لالتبس بأن يكون الضّمير عائدا إلى الله تعالى قاله الوزير المغربي في تفسيره "[٤٢]، وقد تتبعت كتب التفسير– غير تفسير الوزير المغربي[٤٣] – المتقدمة على صاحب البرهان فلم أجدها، وهذا يعني أنّه تبنّى في برهانه بعض التمثيلات التّي انفرد في ذكرها أحد المفسّرين، زيادة على ذلك فإنّه اجتهد في كثير من الشواهد فأتى بأمثلة لم تذكر عند من سبقه، من نحو قوله تعالى:﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا

وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [النحل: ١١١][٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٣][٤٥]، وغيرها، لذا يبدو بعد مراجعة جلّ كتب التّفسير أنّه انفرد في استخراجها، فكانت مظانا لمن جاء بعده من المفسّرين، أو البلاغيين، أو مَنْ كتب في علوم القرآن كالسيوطي في معترك الأقران[٤٦]، والاتقان في علوم القران[٤٧]، علما أنّه تابع ابن الأثير في الآيات التّي ذكرها خلا آيتي التوبة، وزاد عليها كثيرا من نحو قوله تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾[غافر: ٤٩] جاعلا جهنم من وضع الظاهر بدل المضمر، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾ فجعل ﴿المصلحين﴾ من وضع الظاهر بدل المضمر[٤٨]، ويبدو أنّه ارتأى ما علله ابن جنى حين قال: " ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن..." حتى اتخذ الزركشي لنفسه قاعدة اذ يقول: " لا يشترط في وضع الظاهر بدل المضمر ان يكون بلفظ الأول"[٤٩].

وإذا ما وصلنا إلى الباحثين المحدثين نجد بعضهم قد بحث في هذه الظاهرة البلاغية، فتتبعوا كتب التّفسير تارة ليبيّنوا توجيهات المفسّرين لها، في حين بحثها آخرون عند البلاغيين، ولعل من أهم المحدثين في الدرس البلاغي هو الدكتور محمد محمد أبو موسى الذي أبان في بعض مصنفاته أنّ هذا الأُسلوب مما شاع ذكر في القرآن الكريم حتّى يُستشعر كأنّه أصل في بلاغة القرآن، ثُمّ بيّن أنّ الإتيان بالاسم بدل الضّمير له من الأثر في نفس المتلقي لا يمكن لحاظه عند استعمال الضمير[٥٠]، ومثّل لذلك بجملة من النّصوص تشي أنّه ممن تبنّى هذا الاتجاه، فوقف على آيات ابن الأثير نفسها من سورتي التوبة و ص وتبناها، وكذلك على بعض آيات الزركشي .

وأخيرا فإنّ ما أودّ قوله بعد الوقوف على حقيقة مصطلح(الظاهر بدل المضمر) وبيان معنى الظاهر، وعملية الإبدال من الضّمير، ومنزلة الضّمير من مفسّره، كلّ ذلك يفضي إلى أنّ كثيرا من تطبيقات هذا الأُسلوب التي أشار لها بعض العلماء والباحثين رُبّما يراد إعادة النّظر فيها عند تطبيقها على النّص القرآني لما تؤول إليه الدلالة القرآنية قبل التطبيق وبعده من انعطافات ومغايرات.

إنّ إطلاق العنان لأيّ أسلوب بلاغي على نص معين يقتضي مراعاة كلّ أصول اللغة وضوابطها، فلمّا كانت هذه الأصول تفرض علينا – في ضوء ما توصل إليه العلماء – أنّ الفعل غير الاسم ، وأنّهما بحسب الزمن والصيغة غيرهما في زمن وصيغة أخرى إن جيء بهما في سياق آخر غير السياق الأول، وأنّ الاسم له دلالة الثبوت المغايرة عن دلالة الحدوث في الفعل، وأن دلالة الاسم العام تختلف عن الخاص، وكذلك في الكلي والجزئي، والمطلق والمقيد وغير ذلك كثير، زيادة على ما ذُكِر هنا من أصول وقواعد في الضّمير ومفسِّره ، فلا بُدّ اذن لهذه القواعد والأصول – التّي بات بعضها من بديهيات الباحث في هذه العلوم – من الالتزام بها، وعدم التعدّي عليها بحجة تطبيق هذا الأُسلوب أو ذاك ظنّا منه بإضفاء

الصفة البلاغية على النّص؛ لما قد يؤدي هذا الإضفاء من الإضرار بدلالات تلك الألفاظ المتغايرة من تلك الجهة، ولا قيمة بعد ذلك تُرجى لكثير من علل التعبير القرآني التي كان لها أثرها البالغ في استشعار الدلالة القرآنية في ضوء التغاير الاستعمالي مثلما سيتضح في آيتي البحث

آيتا التوبة في المثل السائر لابن الأثير

أشرت فيما تقدّم أنّ ابن الأثير يمثّل الاتجاه الثاني نظرا لما بدت على يديه ومضات أو ملامح تغيير المسار في أمثلة هذا الأُسلوب، إذ لُحظ أنّ من تقدّمه كانت تمثيلاتهم لم تخرج عن اللفظ نفسه (صيغة ومعنى)، إلّا أنّ ابن الأثير غاير في بعض أمثلته، منها النّص القرآني الذي عُقِد هذا البحث لأجله وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥–٢٦]، ففي هذا النّص يرى ابن الأثير: أنّ ﴿عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ من وضع الظاهر بدل المضمر؛لأنّ اللفظ الأول هو﴿الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ الذي ابتدأت به الآية الثالث والعشرون، وهو قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آَبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]، وهذا يعني أنّ اللفظ تقدّم على موضع الشاهد بثلاث آيات، فبينهما قد يربو على سبعين لفظا، قال ابن الأثير:" ألا ترى أنّه قال أولا:﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ ، فذكر مضمرا تقدّم الكلام فيه، ثمّ عطف المظهر الذي هو له، وهو قوله:﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، وكان العطف لو أضمر كما أضمر الأول لقيل: ثم أنزل الله سكينته عليكم، وأنزل جنودا لم تروها، وفائدة الإظهار ههنا للمعطوف بعد إضماره أولًا التّنويه بذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وذكر المؤمنين، أو لأنّ الأمر عظيم، وهو الانتصار بعد الفرار، فأيّ الأمرين قدّر كان لإظهار المعطوف مناسبًا. وهكذا يكون عطف المظهر على ضميره، فإنّه يستند إلى فائدة يهم ذكرها، فإن يكن هناك مثل هذه الفائدة، وإلا فلا يحسن الإظهار بعد الإضمار"[٥١]، علما أنّ ابن الأثير قد انفرد بهذا التوجيه؛ إذ لم أقف على تفسير من المتقدّمين له، أو المتأخّرين عنه، ولا سيّما ممّن اهتم بالبلاغة القرآنية – في ضوء ما اطلعت عليه[٥٢]–بل حتّى كتب علوم القرآن التي وسعت كثيرا في دائرة هذا التركيب[٥٣] .

ويظهر أنّ بعض الباحثين المُحدثين ارتأى هذا التّوجيه فحذا حذوه؛ إذ قال:" وكان سياق الأُسلوب أن يقول: ثم أنزل سكينته عليكم، ولكن لمّا كان في إنزال السكينة لطفا بهم وتكريما لهم قال: رسوله والمؤمنين، فذكرهم بأوصاف التكريم والتعظيم كافة"[٥٤].

ويبدو أنّ ما دعا ابن الأثير ومن تابعه في تبنّيهما لهذا الوجه قد يكون لمناسبة الضمائر السابقة؛ إذ تظهر هذه الضمائر– لو أعيد النّظر فيها – أنّها تحذو في نسق نصيٍّ واحد من اللفظ الأول (الذين امنوا)

حتّى موضع الشاهد، وكأنّ ضمير الخطاب الجمعي(كم) أُفرِغ على كلمات النّص آخذ بعناق بعضها، فتكاد لا تنفك احدى الجمل عن الأخرى بسبب هذا التّماسك النّصي نتيجة الحضور لضمير الخطاب الجمعي من أوّل آية ذُكر فيها اللفظ الأول وهي الآية الثالثة والعشرين حتّى السادسة والعشرين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آَبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ۞ قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حتّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ۞ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ۞ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٣– ٢٦]، فبدا لمن قال بالإظهار موضع الإضمار أنّه رُوعِي التّشريف والتّكريم، وهو أقلّ ما يُقال مع هذين اللفظين في ضوء ما تؤدّيه الإحالات النّصية حين يُعدل إلى الظاهر .

أو ربّما يكون ابن الأثير استند إلى بعض وجوه القول التي احتملها المفسّرون، ففي النّص الشّريف قال الزمخشري(٥٣٨هـ): "﴿وَعَلَى المؤمنين﴾ الذين انهزموا. وقيل: هم الذين ثبتوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وقع الهرب"(٥٥)، ففي التّوجيه الأول يبيّن الزمخشري أنّ لفظ المؤمنين قد يعود على المنهزمين، ويقينا أنّه يشمل غير المنهزمين من باب أولى، واحتمله آخرون غير الزمخشري، وليس ببعيد أن يكون ابن الأثير اعتدّ بهذا التّوجيه فنص عليه بهذه الظاهرة الأسلوبية. ولا بأس أن يكشف العلماء والباحثون عن دلالات جديدة أو ظواهر أسلوبية اكتنزتها الآيات الكريمة في ضوء المعطيات الكامنة في النص او سياقه شرط أن لا يعترض هذا الكشف – الذي لم يُشَر إليه من ذي قبل – قواعد أو أصولا بُنيت عليها توجيهات حتّى باتت أقرب إلى البديهيات العلمية لدن العلماء والباحثين في إعجاز النّص القرآني وبلاغته.

ولكنّ ما تبنّاه ابن الأثير لو دققنا النّظر فيه لبدا أنّه يؤدي إلى محاذير تفسيرية زيادة على المحاذير اللغوية، ولعل من أهم تلك المحاذير هو أنّ النّص القرآني لو أُعيدت قراءته في ضوء ما أراده لكان على نحو: (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته عليكم وأنزل جنودا لم تروها)، وفي هذا التقدير يكون الرسول(صلى الله عليه واله وسلم) في جملة المخاطبين مع ضمير الجمع، ولا ينفرد عنهم بحال؛ إذ لا يُتصوّر أن لا تخصّه السكينة معهم، فيلزم شموله بذلك الخطاب، ويكون ممّن ناله ذنب العجب الذي أُصيب به المسلمون، زيادة على التّولية بالإدبار التّي نهى الله عنها أشدّ النهي حين قال:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ۞ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الانفال: ١٥–١٦]، وقال تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا ﴾ [الاحزاب: ١٥]، وهذا ما لا يتناسب وشخصه الكريم (صلى الله عليه واله وسلم)، ومن الغريب، بل من العجيب ما يحتمله بعض المفسرين من الآراء في هذه الآية من كون الرسول الكريم (صلى الله عليه واله) هو المتعجِّب ولا يعمد إلى ردِّه، منها ما قيل: " فلما التقوا قال رجل من المسلمين: لن نغلب اليوم من قلة، فساءت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقيل: قائلها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقيل: أبو بكر رضي الله عنه"(٥٦).

إلّا أنّ بعض المفسرين كالرازي (٦٠٦هـ) قد وقف على هذا القيل وضعّفه بناءً على المساس بشخص الرسول الكريم المبرّأ قولا وفعلا من الله عزّ وجل، فقال في قوله تعالى:﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ : " وقيل: إنّه قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل. قالها أبو بكر. وإسناد هذه الكلمة إلى رسول(الله صلى الله عليه وسلم) بعيد؛ لأنّه كان في أكثر الأحوال متوكلاً على الله منقطع القلب عن الدنيا وأسبابها"(٥٧).

والأجدر في تخطّي هذا المحذور التّفسيري أن يفترض ابن الأثير– على أقل تقدير– أنّ الأصل هو: (على رسوله وعليكم)؛ إذ بهذا التّركيب رُبّما يُصار إلى انفراد الرسول الكريم عن ضمير الجمع(كم)، دافعا بعض الوهم بدخوله(صلى الله عليه واله وسلم)، ومتماشيا مع إفراد ذكره فيما تقدم على آية البحث في قوله تعالى:﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ...أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾، إذ إنّ إفراده بالذكر بحسب هذا التقدير قد يُفهم منه عدم دخول النبي الأعظم في ضمير الخطاب الجمعي (كُم). وإنّما أقول بعض الوهم لا كلّه؛ لأنّ العطف بالواو يقتضي إشراك المتعاطفين بالحكم مع عدم القرينة إن أريد بالمؤمنين هم الذين آمنوا.

ثُمّ لو كان الأصل هو للضمير، فهذا يعني أنّ السكينة نزلت على الجميع، أي على كلّ من حضر الواقعة، فيشمل المتعجب والمُدبِر الذي رجع، ولو أُريد هذا المعنى لكان من المناسب أن يقال: (ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى الذين امنوا) لا المؤمنين حفاظا على العموم الذي يكتنفه لفظ (الذين آمنوا) وخصوصية لفظ(المؤمنين)؛ إذ بين الاستعمالين فرق في ضوء ما تُبديه النّصوص القرآنية وأقوال العلماء من لغويين ومفسّرين، وقد نبّهت آنفا استنادا إلى ما نبّه إليه علماؤنا– من أقوال لا تحصى– في ما يحفّ أمثال هذا الاستعمال من فروق دلالية، من نحو(الذين عملوا الصالحات والصالحين)، وكذا لا يختلف القول في (الذين امنوا والمؤمنين) كما لا يختلف القول في(الذين أشركوا والمشركين)، بناءً على الفارق الدلالي بين استعمال الفعل واستعمال الاسم؛ إذ لا يمكن أن نتصور دلالة اللفظ الأول في منزلة دلالة اللفظ الثاني.

وإذا ما أردنا أن نحتكم إلى بعض تلك التّوجيهات لنستحضرها في أذهاننا، فلننظر في قوله تعالى:﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ۞ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ...﴾ [الـ عمران: ١٦٦–١٦٧]، ففيها قال الرازي: " فان قيل: لم قال:﴿وَلِيَعْلَمَ المؤمنين ۞ وَلِيَعْلَمَ الذين نَافَقُواْ ﴾، ولم يقل: وليعلم المنافقين، قلنا: الاسم يدلُّ على تأكيد ذلك المعنى، والفعل يدلُّ على تجدده، وقوله:﴿ وَلِيَعْلَمَ المؤمنين﴾ يدُّل على كونهم مستقرّين على إيمانهم متثبتين فيه، وأمّا﴿نَافَقُواْ﴾ فيدلّ على كونهم إنّما شرعوا في الأعمال اللائقة بالنفاق في ذلك الوقت"[(٥٨)]، وقال غيره:" وإعادةُ الفعل لتشريف المؤمنين وتنزيههم عن الانتظام في سلك المنافقين وللإيذان باختلاف حالِ العلم بحسب التّعلقِ بالفريقين، فإنّه متعلقٌ بالمؤمنين على نهج تعلقِه السابقِ، وبالمنافقين على وجه جديدٍ، وهو السرُّ في إيراد الأولين بصيغة اسمِ الفاعلِ المنبئةِ عن الاستمرار والآخِرين بموصول صِلتُه فعلٌ دالٌ على الحدوث، والمعنى وما أصابكم يومئذ فهو كائن لتمييز الثابتين على الإيمان والذين أظهروا النفاقَ"[(٥٩)]، وقال غيرهما: هو لكون النّفاق حدث في هذه المعركة، ولم يكن ثابتا[(٦٠)].

ولا يكاد المفسّرون ينفكّون عن هذا المبنى في كثير من النصوص ليصلوا الى محتوى هذا التغاير الاستعمالي، وأنّه تغاير مقصود لدلالة خاصة لا يصل إليها إلّا به، ومنها كذلك قوله تعالى:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ...﴾[الحجرات:١٥]، رأى صاحب الدرر أنّ المراد بالمؤمنين هم الراسخون العريقون في الإيمان، ولو أُريد مطلق الإيمان لا كماله لقيل:(إنّما الذين آمنوا)[(٦١)]. ومثله قوله تعالى:﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ...﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ ففيها يرى الطباطبائي أنّ التوصيف بالمشتق (المشركين) يختلف عن الاسناد بـ(الذين اشركوا)، ويختلف من حيث الحقيقة كذلك، أي من حيث مصاديق الشرك، وأنّ هذه المصاديق ليست بمستوى واحد، حتى ينتهي قائلا: " غير أنّ إطلاق الفعل غير إطلاق الوصف والتسمية به"[(٦٢)] ، ثم يعمّم الحكم في موضع آخر لكلّ الصفات جاعلا منه حكما عاما وثابتا في "سائر الصفات المستعملة في القرآن كالصّالحين، والقانتين، والشّاكرين، والمتطهّرين، وكالفاسقين والظالمين إلى غير ذلك لا تعادل الأفعال المشاركة لها في مادتها، وهو ظاهر، فللتوصيف والتسمية حكم، ولإسناد الفعل حكم آخر"[(٦٣)].

إذن فكلّ هذه التوجيهات التفسيري– وغيرها مما لا تحصى– تكاد تفضي إلى أنّ الاسم غير الفعل، وهذا المبنى التفسيري إنّما استند إلى ما أبان عنه اللغويون والبلاغيون، ففي قوله تعالى:﴿وَعَصَى آَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] قال ابن فارس(٣٩٥هـ): " وإنّما قيل بلفظ الفعل من دون الاسم؛ لكون العصيان ليس ملازما له، ولم يكن من شأنه"[(٦٤)]، فلم يقل: عاصٍ وغاوٍ ،وهو ما كرّره الجرجاني في اكثر من موضع[(٦٥)]،

ومن البعيد في الاستعمال القرآني أن يوضع لفظ(المؤمنين) ويراد به(الذين امنوا) متى ما رغبنا إلى ذلك سبيلا، متجازوين الالتفاتات البلاغية في مواضع أخرى من القرآن الكريم، فحين ثبت في اللغة والاستعمال أنّ دلالة اللفظ تتغير تبعا لمباني الالفاظ وتراكيبها، فعلينا إذن أن نسير بحسب هذا المُعطَى في كل السياقات، لا أن نلوذ به في نص، ونطوي عنه كشحا في آخر .

وربّما يكفي التدبّر في النّصوص القرآنية لنتبين أنّ (الذين امنوا) قد يصفهم الله بهذا الوصف، ولكنّهم ليسوا بمؤمنين كاملين في الايمان؛ لأنّهم قد لا يجاهدون، أو لا يهاجرون، أو لا يتصدّقون، أو غيرها من الأفعال التّي تنقص من إيمانهم شيئا، قال تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آَوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الانفال: ٧٢]، فهذا النّص يبيّن أنّ الذين آمنوا قد يهاجروا ويجاهدوا وقد لا يكون لهم ذلك، ثم قال فيما بعد ليفرّق بين الاثنين، وأنّهم ليس سواء، وليس كلّ الذين آمنوا هم المؤمنون، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آَوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الانفال: ٧٤]، أي إنّ (الذين أمنوا) قد يكونوا مؤمنين حقيقيين وقد لا يكونون كذلك.

والذي نستفيده من آيات(الذين امنوا) هو أنّ إتيان هذا اللفظ في الإرشاد إلى عمل، من نحو قوله تعالى:﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، أو التحذير منه والتأنيب عليه، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآَخِرَةِ﴾[التوبة: ٣٨]، هو الأكثر تناسبا في ضوء ما يُبديه الاستعمال القرآني من لفظ (المؤمنين).

والذي تفضي إليه هذه النّصوص بل هي تقضي" أنّ للايمان كمالا ونقصا، وشدة وضعفا، ويختلف متعلقه ... قلبا وعملا ولسانا فيكون إيمان كلّ شيء بحسبه ... فاذا تحقق الجميع يثبت الإيمان الكامل، وإذا تحقق بالنسبة إلى البعض فهو إيمان ناقص يثبت بالنسبة إلى ما تحقق وينتفي بالنسبة إلى ما لم يتحقق ..."[٦٦] ، وهذا كلّه قائم على أنّ مراد استعمال القرآن للفعل(الذين آمنوا) غير مراده في استعمال الاسم (المؤمنين).

ولو وقفنا على عتبات النّصوص الجرجانية مرّة أخرى في قراءته للنّص البليغ لادركنا حقائق النوعين، وأنّ أحدهما لا يصلح أن يكون بدل الآخر البتة، قال الجرجاني في التفريق بين الاسم والفعل: " وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى: "﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فإنّ أحداً لا يشكّ في امتناع الفعل هاهنا، وأنّ قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه، لا يؤدي

الغرض ... ولم يعترضك الشك في أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه. فإذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير، لم يصلح مكانه: يطول ويقصر، وإنّما تقول: يطول ويقصر، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي، ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول، أو يحدث فيه القصر. فأمّا وأنت تحدّث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقرّ طوله، ولم يكن ثم تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلّا الاسم"(٦٧)، وقال كذلك: " (زيدٌ يقوم) إنّه في موضعِ (زيدٌ قائمٌ) فإنَّ ذلك لا يَقْتضي أن يستويَ المعنى فيها استواءً لا يكون من بَعْدِهِ افتراقٌ، فإنّهما لوِ اسْتويا هذا الاستواءِ لم يكن أحدُهما فعلاً والآخُر اسماً، بل كان يَنْبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين"(٦٨)، فمن هذه النّصوص التي يؤكد على عدم الصلاح في استواء المعنى أن يُوضع أحدهما موضع الاخر قد نصل إلى القول: إن قسما من الآيات القرآنية لم يقف عندها بعض العلماء وقوفا حقيقيا ينسجم مع الأبعاد التركيبية في ضوء اختيار الألفاظ وتغايرها بين موضع وآخر، ويبدو أنّ الجرجاني حينما مثل لهذا الأُسلوب (الظاهر بدل المضمر)، ملتزما تكرار اللفظ الأول دلالة وصيغة، هو للحفاظ على هذه الثوابت الدلالية التّي أكدّها في دلائل الإعجاز وأشرت إليها في أكثر من موضع.

ثُمّ لو عزفنا عن كلّ ما تقدّم، وأعدنا النّظر في ألفاظ النّص الكريم، ولا سيّما لفظ السكينة لنقرأها في السياقات القرآنية فربّما نسترشد إلى أمرٍ يجدر بنا الوقوف عليه، ويكون في الوقت نفسه حجة على من يرى شمول السكينة لكلّ الذين آمنوا، فمع كون هذا اللفظ سيق بمواضع متعددة كلّها تخصّ اتباع الرسالة المحمدية خلا آية واحدة(٦٩)، ففي سياق آياته ملحظ مهم:

- قال تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤]
- وقال تعالى:﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨] فالضمير في (عليهم) يعود على المؤمنين الذي رضي الله تعالى عنهم، وعلم ما في قلوبهم
- وقال تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ...﴾ [الفتح: ٢٦]

فالذي يلحظ من هذه النّصوص الكريمة أنّ هذا اللفظ جاء مع(المؤمنين)، ولم يرد مع(الذين آمنوا)، وهذا يشي بالفارق الدلالي بين اللفظين، وعظيم امر السكينة، فكان هذا وازعا لبعض المفسرين أن يصرح بأنّ " الذي يستفاد من السكينة أن نزولها متوقف على طهارة قلبية، وصفاء نفسي سابق حتّى يقرها الله تعالى بالسكينة "(٧٠)، وهذا يوحي إلى أنّ السكينة لا تعني الثبات المادي أو الظاهري، نعم ربّما يدلّ أصل الفعل (سكن) على ذلك، فقيل:" أصل واحد مطرد يدلّ على خلاف الاضطراب والحركة ..."(٧١)؛ لأنّها لو كانت كذلك فهي صفة يتصف بها أيضاً شجعان المشركين وجيشهم في حنين الذين لم يفرّوا بداية الأمر، أو الذين ثبتوا وقُتِلوا، أو غيرهم من المشركين في المعارك الأخرى، ولو كانت كذلك لكان من الأولى أن

يخصّ الله تعالى بها من ثبت مع الرسول في الغار، لكنّه تبارك تعالى خصصها لنبيه (صلى الله عليه واله)، فقال: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠]، فقال: (عليه ، وأيّده)، ولم يقل: (عليهما ، وأيّدهما)، وإذا استُبعد هذا المعنى، فهي – على ما يبدو بحسب توجيه بعض المفسّرين – حالة خاصة غير الثبات، حالة الهية تزيد المؤمنين إيمانا فوق إيمانهم، وهم المؤمنون الذين لم يقترفوا المعاصي[٧٢] .

واستنادا إلى ما تقدّم يمكن القول باطمئنان: إنّ لفظ المؤمنين لا يمكن أن تكون له دلالة (الذين امنوا)، أو ينطبق عليه، ممّا يعني أنّ حقيقية الأول غير حقيقية الثاني، وما دام اللفظان مختلفين في ضوء الدلالة التفسيرية واللغوية فلا يصحّ في مقام الآية أن يقال: إنّ الأصل للضّمير ووضع الظاهر محلّه؛ لأن الظاهر المذكور غير الظاهر الذي يراد ارجاع الضمير إليه، ولما يلزم من هذا القول نزول السكينة على كل الداخلين في نداء(يا ايها الذين امنوا) الذي لم يرد نظيره في سياقات آيات السكينة، فالقول بهذه الظاهر الاسلوبية في هذه الآية قد يؤدي إلى خلاف ما أراد الله تعالى حين خصّص الرسول والمؤمنين بالذكر، تاركا اللفظ الاول.

ثُمّ لو تركنا ذلك كلّه تارة ثالثة، وأعدنا النّظر في مقام الآية الكريمة؛ إذ إنّ عناصر المقال المختلفة (المعجم والصوت والصرف والنحو) لا يمكن عند مراعاتها تحديد المعنى[٧٣] ما لم يتمّ النّظر في سياق النّص ومناسبته الذي يعدّ من أهم المحاور للوقوف على دلالة النّص، فكلمة(صباح الخير) أو(مساء الخير) في معناهما ومقامهما الصحيحين هما تحية جميلة في الأحوال الطبيعية، ولكنّهما قد تخرجان عن هذا المعنى إلى دلالات أخرى، فلو قيلت الأولى مثلا لمن جلس بعد الظهر، أو في وقت متأخّر من المساء، أو لمن كان غافلا، لأنسحبت دلالتها عمّا هي عليه في أصل الوضع لتذهب مذهب التهكم، أو أيّ غرض آخر يتناسب مع ذلك المقام الذي قيلت فيه، ومن لطيف ما مثّل له أحد الباحثين – في ما اصطلح عليه بالمعنى الدلالي الأكبر – شعار(لا حكم إلّا لله)، ففيه لا يجدّ متلقي النّص إلّا أسلوبا محكما تنحصر فيه دلالة واحدة مفادها: أنّ الحكم لا يكون لغير الله، وهذا ما يبديه النّص في كلّ أبعاده التركيبية، ولكن عند لحاظ ما أبدت هذه الكلمة تاريخيا من تداعيات في سياق خاص قيلت فيها آنذاك، وهي معركة صفين، وأنّها كانت بداية لفتنة عظيمة أنزلت بالمسلمين هتكا وفتكا، فقُتل بها من قُتِل؛ لأنّ المعنى الدلالي الذي أبداه هذا الشعار– بحسب ذاك السياق – إنّما أريد به الاعتداء على حكم الله، وليس اثبات الحكم له عزّ وجلّ، ولم يلاحظها – على حد قول الدكتور تمام حسان – إلا أمير المؤمنين علي (عليه السلام)[٧٤]؛

إذ قال: " كلمةُ حقٍّ يُرادُ بها باطلٌ نعم إنَّه لا حكم إلاَّ للَّه ولكنَّ هؤلاء يقولون لا إمرة إلاَّ للَّه وإنَّه لا بُدّ للنَّاس من أَميرٍ برٍّ أَو فاجرٍ يعمل في إمرته المؤمنُ ويستمتعُ فيها الكافرُ "(٧٥).

وإذا رجعنا إلى مناسبة النّص القرآني (قيد الدراسة) نجد أنّ النّص يتحدث عن معركة حنين التي وقعت بعد فتح مكة بما لا يربو على عشرين يوما، وهذه المعركة بحسب ما ترويه كتب التّاريخ والسنن قد خرج مع الرسول من آمن بلسانه، ولم يخالط الاسلام قلبه، بل فيهم من يكنُّون الكره والبغض للدين والرسول الكريم (صلى الله عليه واله)، فقيل:" لمّا انهزم الناس ورأى من كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جفاة أهل مكة الهزيمة تكلّم رجال منهم بما في أنفسهم من الضغن فقال: أبو سفيان بن حرب لا تنتهي هزيمتهم دون البحر[ويعني به هزيمة المسلمين] وإن الأزلام(٧٦) لمعه في كنانته، وصرخ جبلة بن الحنبل... :ألا بطل السحر اليوم [ويعني به سحر محمد بحسب ما تقوّل عليه صلى الله عليه واله]، فقال له صفوان: اسكت فضّ الله فاك فوالله لأن يربّني رجل من قريش أحبُّ إلى من أن يربّني رجل من هوازن(٧٧)... وقال شيبة بن عثمان: اليوم أدرك ثأرى – وكان أبوه قُتل يوم أحد اليوم – أقتل محمدا قال: فأدرت برسول الله لأقتله فأقبل شيء حتّى تغشى فؤادي فلم أطق ذاك، وعلمت أنّه ممنوع مني "(٧٨)، وهذا الحديث يبيّن المستوى العقدي لبعض جيش المسلمين الذين خرجوا مع الرسول الكريم (صلى الله عليه واله)، أي خرج معه من آمن بلسانه بعد فتح مكة حفظا لحياته، وفي هذه الحال يصدق عليهم خطاب (الذين آمنوا) استناد الى هذه الجهة (الايمان باللسان)، وهذا يُؤكّد ما أشرت إليه آنفا عن أحد المفسّرين من أنّ " إيمان كلّ شيء بحسبه ... يثبت بالنسبة إلى ما تحقق وينتفي بالنسبة إلى ما لم يتحقق ..."(٧٩).

ثم إنّ كتب السيرة والتاريخ بيّنت أنّه لم يثبت في هذه المعركة مع الرسول إلّا نفر قليل، نقل ابن هشام (٢١٣هـ) في سيرته عن سلسلة من الرواة ثُمّ عن جابر بن عبد الله أنّه قال: " لما استقبلنا وادي حنين انحدرنا في واد من أودية تهامة أجوف حطوط إنّما ننحدر فيه انحدارا قال: وفي عماية الصبح وكان القوم قد سبقونا إلى الوادي فكمنوا لنا في شعابه وأحنائه ومضايقه وقد أجمعوا وتهيئوا وأعدوا فو الله ما راعنا ونحن منحطون إلّا الكتائب قد شدّوا علينا شدّة رجل واحد، وانشمر الناس راجعين لا يلوي أحد على أحد، وانحاز رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ذات اليمن ثُمّ قال: أين أيّها النّاس؟ هلمّوا إليّ أنا رسول الله أنا محمد بن عبدالله، قال: فلا شيء حملت الإبل بعضها على بعض فانطلق الناس إلا أنّه قد بقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر من المهاجرين والأنصار وأهل بيته "(٨٠) .

وقد أومأ ابن قتيبة الدينوري(٢٧٦هـ) في معارفه عن هذا النفر مستدلا بعددهم من أبيات ابن عباس بن عبد المطلب حيث قال (الطويل):

نصرنا رسول الله في الحرب سبعة وقد فرّ من فرّ منهم فأقشعوا
وثامننا لاقى الحمام بسيفه بما مسه في الله لا يتوجع "[٨١]

وحين رأى الرسول الكريم ما رأى من أمر جيش المسلمين وانهزامه أمر العباس بن عبد المطلب – وكان صيّتا – قائلا له: صح يا للأنصار، وصح يا أهل بيعة الرضوان[٨٢]، يا أصحاب السمرة[٨٣]، صح يا أصحاب سورة البقرة[٨٤].

وبصرف النّظر عن الأسماء التي ثبتت مع الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) التي ربّما تختلف عليها المصادر شخوصا وعددا – وهي ليست محط نظر البحث هنا– إلّا أنّ أكثر النّصوص سواء المتقدمة أم غيرها، بل وحتّى كثير من كتب التّفسير والأحاديث التي يضيق المقام عن ذكرها تبيّن أنّه لم يبق مع الرسول إلّا طائفة قليلة قد لا تعدو أصابع اليد، وربّما وصل عدد الثابتين إلى الثمانين في بعض الروايات التي ساقها ابن كثير في تفسيره[٨٥] وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في فتح الباري[٨٦]. فمع عدم الالتفات الى ذلك أنّنا لو وقفنا على النداءات الآنفة التي أمر الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بها العباس، وأُمعن النّظر في تداعياته، وتخصيصها من لدن الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) للُحظ أنّها تُوحي باستنهاض بعض المسلمين الذين امنوا قبل الفتح، لا جميعهم، وهي في الوقت نفسه تفضي – بل ربّما تنص تصريحا – أنّ هناك فئات ثلاثة ، أو تقّسم من خرج مع الرسول على ثلاثة أقسام هي :

١ – فئة ثبتت مع الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ولم تفارقه، ومنهم العباس الذي أمره الرسول الكريم أن ينادي في المسلمين .

٢ – فئة فرّت ولكن أراد الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) أن يستنهض هممهم بهذه النداءات، ويشدّ من عزيمتهم، وهم الأنصار، وأهل بيعة الرضوان، وأصحاب سورة البقرة، وهذه النّداءات تكشف في الوقت نفسه أنّهم فرّوا من المعركة، ولم يثبتوا .

٣ – فئة غير مشمولة، وهم – على أقل تقدير– ممن آمن بعد فتح مكة؛ لأنّهم كانوا قبل الفتح لا يؤمنون بالرسول؛ لكونهم المقاتلون ضدّ الإسلام والرسالة المحمدية من ذي قبل، فلم يُشملوا بتلك النداءات، بل لم يعمد الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) بتخصيص نداء يستنهضهم؛ لعلمه بما يضمرون له، أو لعلمه أنّ الإسلام لم يختلج في نفوسهم .

وعليه فالذين أدبروا وتركوا رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، وجاء وصفهم بآيات (الانفال: ١٥–١٦)، و(الاحزاب: ١٥) لا يُتصور أن يكونوا في منزلة واحدة مع من لازم الرسول وثبت معه، او يكونوا في منزلة الثابتين مع الرسول وأهل بيعة الرضوان الذين وصفهم الله تعالى بالمؤمنين في قوله: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا

قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، أو أن يقال: إنّ الطلقاء الخارجين مع الرسول الكريم، والذين قد يربو عددهم على ألفي مقاتل(٨٧) لم يكونوا من المؤمنين حقا حتّى يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] . لأنّ الطلقاء هم من أسلم عنوة بعد فتح مكة، وكانوا قبل ذلك مشركين، ولا يوصف من هذه حاله بوصف اسم الفاعل المؤمنين.

والذي يصار إليه في ضوء مقام الآية الذي يظهر المعنى الدلالي الاكبر للنص الكريم ان يقال: – على أقل تقدير – أنّ فئة من الذين أدبروا وتولّوا لم يستحقوا وصف الإيمان القلبي فمن الأولى أن يخرجوا من وصف المؤمنين، وهذا يعني أنّ تفسير لفظ المؤمنين على جميع من حضر في المعركة، أو أنّ هذا الاسم مساوٍ للذين آمنوا يعدّ من الوجوه التي لا يمكن أن يذعن لها أي باحث فضلا عن المفسّر لكتاب الله العزيز، وهذا قد يفسّر لنا عزوف جلّ المفسّرين – ان لم يكن جميعهم – عن جعل هذه الآية من مصاديق هذا الأسلوب .

إذن هذه هي المعاني المضمرة التي تظهر في تخصيص ذكر الرسول(صلى الله عليه واله) والمؤمنين في الآية موضع البحث، ممّا يستلزم أنّ الأصل ليس للضمير حتّى يقال: إنّ الموضع موضع إبدال الظاهر بالمضمر، وإنّما هو للظاهر المذكور؛ لكون هذا المذكور هو المخصوص بالسكينة لا غير، وليس كلّ من يدخل في ضمير جمع المخاطبين .

وعليه فالذي نستفيده من هذين اللفظين (الرسول والمؤمنين)هو أنّ ذكرهما يعدّ محورا جوهريا في توجيه النّص، ومن ثمّ التنبيه على أنّ لهما خصوصية في ذلك الحدث التاريخية لم يحظَ بها جميع المخاطبين في اللفظ الأول (الذين آمنوا).

ولو أردنا أن نترجم تلك الآيات التي تسبق آية البحث نجد أنّ الله تعالى يخاطب الذين آمنوا قائلا لهم: أن لا تتخذوا الآباء والأبناء ممّن استحبّ الكفر؛ لأنّ الذي يفعل ذلك يكون من الظالمين، ثم يقول لهم: إنّ من فضّل حبّ الأموال والأولاد والعشيرة والتجارة والمساكن على الله ورسوله وعلى الجهاد في سبيل الله فعليهم أن ينتظروا أمرْنا فيهم؛ لكون ذلك الحبّ من الفسق والله لا يحب الفاسقين، وهذا يعني أنّ المخاطبين بقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ﴾ قد يفعلون ذلك فيكونون من الظالمين ومن الفاسقين، والدليل على أنّ هذا الأمر قد يصدر منهم وقد لا يصدر في ضوء استعمال (إن) الشرطية في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ ...أَحَبَّ إِلَيْكُمْ ... فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ ... ﴾ فأتى بالأداة (إن) التي تحتمل الوقوع وعدم الوقوع، فكأنّه يقول: إنّ حَدَث الإيمان الذي عندكم قد يتغير إلى ظلم وفسق إن لم يتجذر في نفوسكم، ثم يأتي إلى الآية قيد الدراسة ليحدثهم الله تعالى أو يذكّرهم بمثال من أمثلة تغيير حال الإيمان الحادث وحال الإيمان الثابت، وهو اليوم الذي زاغت فيه سرائر الذين آمنوا على نحو التحقق،

فأُصيبوا بالعجب والتولية والإدبار، وفي الوقت نفسه أفرز ذلك اليوم الثابتين على الإيمان وكيف جازاهم الله بالسكينة مع رسولهم، وكأنّ الآية بالنسبة لما سبقها استعراض عملي للمخاطبين لتذكرهم بأحد الاختبارات التّي مرت عليهم فأصابت بعض الذين آمنوا بالخسران، ونجى الثابتون منهم على الإيمان لتزيدهم إيمانا مع إيمانهم، وهذا المعنى نستفيده من توجيه بعض المفسّرين؛ إذ يرى أنّ آية حنين تعدّ " جوابا على مقطع سابق ذُكِر فيه أنّه إن كانت عاطفة الأبوة والبنوة والزوجية والقربى وحب التملك للأموال والأرض أحبّ من الجهاد في سبيل الله فسوف يَلحق أصحابَ هذه العواطف جزاءٌ ليس في صالحهم"(٨٨).

إذن فالآية في موضعها كأنّها تصوّر هذه الحياة الدنيا وما بها من مغريات للذين آمنوا كالريح تقتلع الشجر غير الثابت، وتبقي ما غرس واستحكم أصله، فبيّنت جزاء الذين ينحرفون عن الإيمان، أو الذين لم يثبت إيمانهم، في مقابل جزاء الثابتين على الإيمان، فأرادت أن تعطي لكلّ حقه، وتفرز من تعجب وأدبر عن غيره ممّن استيقن وشمّر للدفاع عن ذلك اليقين والإيمان، ومن المحال عقلا أن يترك الله تعالى هؤلاء المتيقنين من غير جزاء، أو يساوي الثابتين في ذلك الموقف العظيم الذي بلغت فيه القلوب الحناجر، وبين غير الثابتين، ولهذا يرى بعض المفسرين أنّ الآية سيقت على ما عُهد من القرآن من توبيخ المقصّرين، والثناء على الفائزين؛ إذ يقول: "والمعهود من دأب القرآن أنّه إذا عمّ قوما بعتاب أو توبيخ وذم، وفيهم من هو بريء من استحقاق اللوم أو العتاب أو طاهر من دنس الإثم والخطيئة أن يستثنيه منهم ويخصه بجميل الذكر، ويحمده على عمله وإحسانه "(٨٩)، فكلّ تلك المعاني لا تتضح ، وهذه النكات قد لا يوقف عليها إن أريد بـ(على رسوله وعلى المؤمنين) هم المخاطبون كلّهم في الآيات المتقدمة لمن يقول بوضع الظاهر بدل المضمر .

ولا يقال: إنّ الأغراض البلاغية التّي أشار لها ابن الأثير فيما لو كانت الآية الكريمة من مصاديق هذه الظاهرة من نحو التّكريم والتّعظيم تذهب من الآية مع ذهاب اصطلاح الظاهر موضع المضمر، أو هو ممّا يضعّف من بلاغة الآية الكريمة ؛ لأنّ الذكر الحكيم ليست بلاغته معقودة بظاهرة أو اسلوب، ويكفي التأمل في النّص– قيد الدراسة – لنقف على جملة من النّكات تفضي إلى أنّ التكريم والتعظيم في ضوء هذا التوجيه آكد من ذي قبل، منها: انزال السكينة – التي لا تعدو مواردها في الذكر الحكيم عدد أصابع اليد– مضافا إليها الضّمير العائد إلى لفظ الجلالة، فقال:(سكينته)، في مقابل السكينة (المعرفة بالألف واللام)، وكذلك تخصيصها بالرسول الكريم والمؤمنين حقا، ومن ثم توصيف من ثبت مع الرسول بوصف يدلّ على الثبوت والكمال، كلّ ذلك يُشعر باللطف الالهي وما حظوا به من تكريم وتعظيم في هذا الخطاب الكريم .

ومن نافلة القول بعد ما تقدّم أن نقف على قوله تعالى:﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ۞ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۞ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۞ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص :١–٤] حتّى يقال: إنّ (الكافرين والذي كفروا) سواء، وهي من وضع الظاهر بدل المضمر، لأنّ هذه الغيرية لا بُدّ من أن توحي أنّ الدلالة تختلف.

الخاتمة :

إنّ تطبيق أي ظاهرة أسلوبية على نصّ لا بدّ فيها من تحقيق شروط تلك الظاهرة على ذلك النص، وأن لا يتعدى هذا التطبيق على أسس وقواعد اتكأ عليها العلماء (نحويون وبلاغيون ومفسرون) في مواضع كثير لتوجيه النصوص البليغة، ولا سيّما النّص القرآني؛ لأن إعجاز هذا النّص وجماليته لا تكمن في اتصافه بهذا الأسلوب أو ذاك بقدر ما يؤدي هذا التطبيق – إن لم تراع تلك الأسس – من انزياح دلالة النص عن المراد. أو الإضرار بوحي الدلالة. وقد بدا ذلك واضحا في هذه الدراسة؛ إذ إن ما أبداه ابن الأثير من جعل آيتي التوبة الخامسة والسادسة بعد العشرين أنّها من وضع الظاهر بدل المضمر لا ينسجم مع الاستعمال القرآني واللغوي لما يُبدي هذا القول من محاذير تفسيرية ولغوية لا تتفق مع ما قيل في توجيهات النّصوص القرآنية الأخرى التي أظهرت تمايز الاستعمال في تغاير الألفاظ، ولا سيّما اذا كان التغاير بين الاسم والفعل.

الهوامش:

١– الكتاب : ٦٢/١ .

٢– وهو نبت في البادية طيب الريح

٣– يقصد بذلك أنّ حروف عدد العبيثران تسعة ، وأنّ الضّمير العائد هو حرف واحد .

٤– الخصائص : ١٩٥/٢.

٥– ينظر : البيان في روائع القرآن ، د.تمام حسان : ١٣٦/١ .

٦– المقتضب : ٢٨٠/٤، وينظر الكامل في اللغة والادب : ١٨٣/٣ .

٧– وهو ضمير متقدم يشير الى مضمون الكلام الذي بعده قال ابن جني : " ضميرُ الشأن والقصّة لا بدّ له أن تفسره الجملة نحو قول اللّه عز و جل : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، فقولنا ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تفسير لـ (هو) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ ، فقولك ﴿لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ تفسيرها لـ (ها) من قولك فإنها ..." الخصائص : ١٠٦/١، واذا كان البصريون يشترطون في مفسر الضّمير ان يكون جملة ، فالكوفيون اجازوا غير الجملة .

٨– الكتاب : ٦٣/١.

٩– قيل : هو مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه وعن يساره ، وفيه ينقل الكلام بين ضمائر الخطاب والتكلم والغيبة ، واتسع بعض البلاغيين في تطبيقاته ليشمل الانتقال من الفعل الماضي الى المضارع والعكس ، وكذلك وضع الظاهر بدل المضمر لما فيه من تغاير الاستعمال ، ينظر : المثل السائر : ١٣٥/٢.

١٠– التّفسير الكبير، الرازي : ١٠٥/٢٨، وينظر : روح المعاني، الالوسي : ١٥٩/٢٦ .

١١– شرح الرضي على الكافية : ٤٠١/٢ .

١٢– البيان في روائع القرآن : ١٣٨/١، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان:١١١.

١٣– الدلالة الوظيفية في بنية الجملة الشعرية : ٧٨ .

١٤– ينظر : الاكسير في علم التّفسير، الطوفي : ٢٤٥ – ٢٤٦ ، والطراز لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي:٧٩/٢ ، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٦٠٢–٦١٤، والاتقان في علوم القرآن ، السيوطي : ٢٤٤/٣– ٢٤٩ ، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن : ١/ ٣٧٤ – ٣٧٨ ، والزيادة والاحسان في علوم القرآن ، ابن عقيلة المكي : ١٦٣/٦ – ١٦٧ .

١٥– الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ٧٩/٢

١٦– ينظر: الخصائص:٥٦/٣.

١٧– وهو إسحق بن حسان بن قوهى الخريمي ذكره محقق كتاب الدلائل (محمود محمد شاكر) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٦٩ .

١٨– دلائل الإعجاز : ٥٥٦ .

١٩– أي خبر للجزاء الأول

٢٠– معاني القرآن واعرابه : ١٢١/٣ .

٢١– دلائل الإعجاز: ١٧٠ .

٢٢– دلائل الإعجاز: ١٧٧.

٢٣– ينظر : المعاد والقيامة في القرآن، جواد آملي : ١٠١ و ٢١٨

٢٤– العين (صلح) : ٣/ ١١٧ .

٢٥– ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٥/ ٥٣٠ ، والتفسير الكبير : ١٨/ ٧٦ ، والجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي : ١١/ ٢٣٤، وروح المعاني : ١٢/ ١٦٣.

٢٦– الخصائص : ٥٥/٣.

٢٧– التحرير والتنوير، ابن عاشور:٢٢٣/٧.

٢٨– معاني القرآن واعرابه : ١٢١/٣ .

٢٩- البيت لعدي بن زيد (٣٥ ق.هـ) شاعر جاهلي. ينظر: الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد شراب: ٤٥١/١.

٣٠– معاني القرآن واعرابه : ٤٥٦/١

٣١– البيت للكلحبة العريني اليربوعي، واسمه هبيرة بن عبد مناف. ينظر: الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٥٨/٢.

٣٢– الخصائص: ٥٥/٣.

٣٣– الخصائص: ٥٦/٣ .

٣٤– ينظر : دلائل الإعجاز : ١٧٠و٥٥٧.

٣٥– للشاعر الفند الزماني (٧٠ق.هـ) من قبيلة بكر بن وائل وهو شاعر جاهلي. ينظر: شرح شواهد المغني، السيوطي: ٩٤٤/٢.

٣٦– ينظر: نفسه:٥٥٧

٣٧– ينظر: نفسه

٣٨– الشاعر هو عبدُ الله بن عَنَمةَ (١٥هـ) من الشعراء المخضرمين. ينظر: شرح الحماسة، المرزوقي: ٤١٦/١.

٣٩– ينظر : الايضاح : ٨٤/٢–٨٥.

٤٠– دورس في البلاغة شرخ مختصر المعاني للتفتازاني : ٤١/٢–٥١ .

٤١– المثل السائر : ١٥٧/٢ – ١٦٠ .

٤٢– البرهان في علوم القرآن: ٦٠٧ .

٤٣– هو الوزير المغربي أبو القاسم الحسين بن علي، ولم أعثر على كتاب له، وبعد البحث وقفت على كتاب للدكتور احسان عباس يعرض حياته وكتبه التي فقدت. ينظر: الوزير المغربي ابو القاسم الحسين بن علي العالم الشاعر الناثر الثائر ، د . احسان عباس ؛ ١٠٢

٤٤– ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٦٠٥

٤٥– ينظر: نفسه: ٦١٠.

٤٦– ينظر : معترك الأقران : ٢٧٤/١ – ٢٧٧

٤٧– الإتقان في علو القران:٢٤٤/٣–٢٤٩

٤٨– ينظر : البرهان في علوم القرآن: ٦٠٩.

٤٩– ينظر : نفسه: ٦١٢

٥٠– ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢ – ١٩٣

٥١– المثل السائر : ١٥٨/٢.

٥٢– ينظر : الكشاف : ٢٤٧/٢–٢٤٨، والمحرر الوجيز، ابن عطية: ١٨/٣ – ٢٠ ، التّفسير الكبير : ٢٠/١٦ ، والبحر المحيط، لأبي حيان : ٣٩٤/٥ ، وتفسير ابي السعود : ٥٦/٤ ، وروح المعاني : ٧٥/١٠ ، والتحرير والتنوير : ١٥٠/١٠

٥٣– ينظر : والبرهان في علوم القرآن : ٦٠٢–٦١٤ ، والاتقان في علوم القرآن : ٢٤٤/٣ – ٢٤٩ .

٥٤– خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني : ١٩١ .

٥٥– الكشاف : ٢٤٧/٢.

٥٦– الكشاف : ٢٤٧/٢ ، وينظر : المحرر الوجيز : ١٩/٣ إذ إنّ إعجاب الشخص بنفسه أو قوته أو أي شيء يخصه من أي جانب كان هو الغفلة عن الله تعالى ونسيانه وهذا ما لا يصدر عن حبيب الله محمد (صلى الله عليه واله) .

٥٧– التّفسير الكبير : ١٩/١٦.

٥٨– التّفسير الكبير : ٤٢٢/٩ .

٥٩– تفسير أبي السعود : ١٠٩/٢ .

٦٠– ينظر : بيان السعادة في مقامات العبادة ، الجنابذي : ٣١٢/١

٦١– ينظر : نظم الدرر، البقاعي: ٢٣٩/٧ .

٦٢– الميزان : ٢/ ١٧٢ – ١٧٣ .

٦٣– الميزان : ١٧٣/٢ .

٦٤– ينظر : الصاحبي ، ابن فارس : ٤٦٣

٦٥– دلائل الإعجاز: ١٧٤.

٦٦– مواهب الرحمن، السبزواري :١٠٤/١ .
٦٧– دلائل الإعجاز: ١٧٥.
٦٨– دلائل الاعجاز : ١٧٧.
٦٩– وهي آية طالوت قال تعالى : وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ... ﴾[البقرة : ٢٤٨]
٧٠– الميزان
٧١– مقاييس اللغة، ابن فارس : ٨٨/٣.
٧٢– ينظر: الميزان: ١٨٦/٩ ، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مصطفوي : ٢٠٠/٥.
٧٣– ينظر:اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ – ٣٤٠ والمعنى وظلال المعنى ، د محمد محمد يونس : ٢٦٠.
٧٤– ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٨ .
٧٥– شرح نهج البلاغة ، ابن ابي الحديد :١٠٤/١ .
٧٦– قيل هي حصى. أو أعواد، أو أقداح كان يستعملها أهل الجاهلية إذا أردوا الغزو، أو التجارة، أو التزويج أو السفر. أو استقسام الرزق، وغيرها وقد نهى عنها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ ...﴾ [المائد:٣] ينظر: الكشف والبيان، الثعلبي: ١٥/٦–١٦. وروح المعاني: ٥٩/٦–٦١
٧٧– وهذا القول لا يمثل دفاعا عن الدين أو الرسول الكريم (صلى الله عليه واله)، أو حبّا لهما بقدر ما يكشف عن النزعة الجاهلية والقبلية في نفوس القوم
٧٨– السيرة النبوية لابن هشام ، جمال الدين بن هشام : ١٤٣/٢– ١٤٤، وينظر: المغازي،الواقدي: ٩١٠/٣، وشرح مشكل الآثار، الطحاوي: ٤١٢/٦، ودلائل النّبوة، البيهقي: ١٢٨/٥، والسيرة النبوية: ابن كثير: ٦١٩/٣، وغيرهم.
٧٩– مواهب الرحمن :١٠٤/١ .
٨٠– السيرة النبوية لابن هشام: ١٤٢/٢–١٤٣.
٨١– المعارف: ١٦٤
٨٢– وهم الذين قال عنهم الله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]
٨٣– يقال هي اسم للشجرة التي بايع تحتها المسلمون رسول الله بيعة الرضون
٨٤– ينظر: السيرة، الفزاري: ٢٠٣، والمغازي: ٨٩٨/٣، وكتاب التوابين: ابن قدامة: ٧٤، والمواهب اللدنية بالمنح المحمدية، القسطلاني: ٣٩٨/١، ومرويات غزوة حنين وحصار الطائف، ابراهيم قريبي: ١٩٩،

٨٥– ينظر : تفسير ابن كثير : ١٢٦/٤ .
٨٦– فتح الباري بشرح البخاري: ٣٠/٨.
٨٧– ينظر : التّفسير الكبير : ١٩/١٦.
٨٨– التفسير البنائي للقران الكريم ، د محمود البستاني : ١٣٥/٢ .
٨٩– الميزان: ٥٥/١٠

روافد البحث:

- القرآن الكريم
- الإتقان في علوم القران : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تح : محمد ابو الفضل إبراهيم ، د = ط ، الهيأة المصرية العامة للكتب ، د – م ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- الاكسير في علم التفسير : الطوفي سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي (٧١٦هـ) ، تح : الأستاذ الدكتور عبد القادر حسين ، د – ط ، مكتبة الادب ، القاهرة ، د – ت .
- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ)،تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط/٣، دار الجيل – بيروت، د – ت .
- البرهان في علوم القرآن:
- البيان في روائع القران: د. تمام حسان ، ط/٢ ، مكتبة الأسرة ، د – م ، ٢٠٠٣ م .
- التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(١٣٩٣هـ) ، د – ط ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ .
- التحقيق في كلمات القران الكريم: المحقق المصطفوي، دار الكتب العلمية ، ط/٣ ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩م .
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢هـ) ، د – ط ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د – ت .
- التفسير البنائي للقران الكريم: د . محمود البستاني ، ط/١ ، مؤسسة الطبع التابعة للاستانة الرضوية المقدسة ، مشهد– ايران ، ١٤٢٣ق – ١٣٨١ش.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، ط/١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

- الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي:أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط/٢ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة – مصر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، تح: إحسان عباس، ط/١، دار المعارف – مصر، ١٩٠٠ م
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط/٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د – ت.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: د. محمد ابو موسى ، ط/٢، دار التضامن، القاهرة – مصر ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (٤٧١ هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط/٣، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) تح : وثّق أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه : الدكتور عبد المعطى قلعجى، ط/١، دار الكتب العلمية . ودار الريان للتراث، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م
- الدلالة الوظيفية في بنية الجملة الشعرية (رؤية لسانية في تحليل الخطاب الشعري) : د.عامر السعد ، ط/١ ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٤م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي(١٢٧٠هـ) ، د – ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، د – ت .
- الزيادة والاحسان في علوم القران : لابن عقيلة المكي (١١٥٠هـ) ، ط/١، جامعة الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- السير لأبي إسحاق الفزاري: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري (١٨٨هـ)، تح: فاروق حمادة، ط/١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٧م.
- السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (٢١٣ هـ)، تح: مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي، ط/٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .
- السيرة النبوية: أبو الفداء، إسماعيل بن كثير (٧٧٤ هـ)، تح: د. مصطفى عبد الواحد، د – ط، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ، القاهرة، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٦ م.

- دروس في البلاغة العربية(شرح مختصر المعاني للتفتازاني) ، الشيخ محمدي البامياني ، ط/١ ، مؤسسة البلاغ ، لبنان ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط (١٤٣٨ هـ)، ط/١، مؤسسة الرسالة، د – م، ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم الحسيني العلوي الملقب بالمؤيد بالله (٧٤٥هـ)، ط/١، المكتبة العنصرية، بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- الصاحبي في فقه اللغة: لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) ، تح : احمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، د – م ، د – ت .
- فتح الباري بشرح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، ط/١، المكتبة السلفية – مصر، ١٣٨٠ – ١٣٩٠ هـ.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- كتاب التوابين: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، ط/١، دار ابن حزم، د – م، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م
- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط /١، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(٥٣٨هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، د – ط، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د – ت.
- الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري(٤٢٧ هـ)، تح: الامام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، ط/١، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ، ط/٤ ، عالم الكتب، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ) تح : أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، د– ط ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة ، د – ت .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط/١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٢هـ.
- مرويات غزوة حنين وحصار الطائف: إبراهيم بن إبراهيم قريبي، ط/١،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ.
- المعاد والقيامة في القران الكريم: آية الله جواد آملي، ترجمة: دار صفوة، ط/١، دار الصفوة، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ): تح:ثروت عكاشة، ط/٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط/١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معترك الأقران في اعجاز القران: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط/ ، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المغازي: محمد بن عمر بن واقد (الواقدي((٢٠٧ هـ)، تح: د مارسدن جونس، د – ط، الناشر: جامعة أكسفورد – لندن، ١٩٦٦ م
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) ، ط/٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ .
- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، د – ط ، عالم الكتب. – بيروت ، د – ت .
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن : السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري ، ط/٥ ، منشورات دار التفسير ، قم – ايران ، ٢٠١٠م .
- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (٩٢٣هـ)، د – ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، د – ت.
- الميزان في تفسير القرآن : السيد محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢هـ) ، تح : السيد أياد باقر سلمان ، قدم له: السيد كمال الحيدري ، ط/١، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، د – ط ، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥ م.